

الورقات

تأليف

امام الحرمين الجويني

٤١٩ - ٤٧٨ هـ

تقديم واعداد

الدكتور عبد اللطيف محمد العبد

الطبعة الاولى

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

مكتبة
دار الشرائع

٢٢ شارع البمعورية - القاهرة

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations

$$\begin{aligned} & \Delta u = f(x, y, z, u, v, w) \\ & \Delta v = g(x, y, z, u, v, w) \\ & \Delta w = h(x, y, z, u, v, w) \end{aligned}$$

in the domain

$$\begin{aligned} & x^2 + y^2 + z^2 \leq R^2 \\ & x, y, z \geq 0 \end{aligned}$$

where

$$R > 0$$

$$\begin{aligned} & f, g, h \text{ are continuous functions of } x, y, z, u, v, w \\ & \text{and satisfy the conditions} \end{aligned}$$

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

بقلم الدكتور عبد اللطيف محمد العبد

صاحب هذه (الورقات) عالم فذ ، وعلم فرد ، وبحر
حبر ، ومحقق محقق ، ونظار أصولي متكلم ، وبليغ فصيح
أديب .

ذلك هو الجويني ، امام الحرمين ، واسمه عبد الملك بن
عبد الله بن يوسف الجويني .

والجويني نسبة الى جوين ، وهي ناحية كبيرة من نواحي
نيسابور ، من أعمال خراسان .

ولد رحمه الله تعالى في الثامن عشر من المحرم عام ٤١٩ هـ
وتوفي عام ٤٧٨ هـ ، عن تسعة وخمسين عاما تقريبا .

كان امام الحرمين من دم عربي أصيل ، ونشأ في كنف
ظاهر . واعتنى به والده ، بحيث عرفه أصول الحلال والحرام
في طفولته . وأخذ كذلك عن والده الكثير من مسائل الفقه .

وحصل أيضا قدرا لا بأس به من الأحاديث النبوية ؛
بمساعدة ابن عليك ، والنضروي ، وغيرهما .

وكان صاحب فصاحة عالية ، بعد أن حفظ القرآن ،
واستوعب الكثير من علوم العربية . وساعده على هذا عقل
راجح ، وميول طبيعية صادقة ، الى النقد والبحث والفحص .

فلم يكن ممن يسلّمون بالأمور لاول وهلة ، بل كان ينظر
ويجتهد .

وقد وهبه الله تعالى ، صفات ذهنية عالية . وهذا مامكنه
من مناظرة خصوم الحق ومروجى الفوضى الدينية . حيث
كان فى القرن الخامس الهجر ، الذى اضطرت فيه المال
والمذاهب ، وتلاطمت فيه أمواج الفتن الطائفية .

لكن امام الحرمين ، استطاع أن يقف فى وجه هذه التيارات ،
ولا سيما التيار الباطنى ، بحزم وعزم وعلم راسخ .

وقد سارت الركبان بذكر الرجل ، معلما بمكة والمدينة أربع
سنوات ، فلقب بامام الحرمين ، وأستاذ بالمدرسة النظامية
بفيسابور من بعد .

وكان له بالاضافة الى هذا ، قدم راسخة فى التفكير
الفلسفى ، وفى الاخلاق الصوفية ؛ فقد كان يبكى ؛ فيبكي
رفقته ببكائه ؛ رقة وأدبا مع الله سبحانه .

وفى خلال هذا كله لم ينس حظه من التأليف ؛ فقد بلغت
كثبه ما يقرب من ثمانية وعشرين كتابا فى فنون متنوعة من
الدين والفلسفة والأصول ، وحسبه أنه أستاذ حجة الاسلام
الغزالى (١) . رحمهما الله تعالى .



(١) راجع هنا : السبكى : طبقات الشافعية الكبرى ٣ : ٢٥٢ .

لبن الاثير : الكامل فى التاريخ ٩ : ٢٢٧ .

والكتاب الذى نقدمه لامام الحرمين اليوم هو (الورقات)
فى أصول الفقه ، وهو صغير الحجم لكنه غزير المعانى .

ويحس القارئ لهذا الكتاب أنه ينتقل فى حديقة مثمرة ،
فيها كل حسن وجميل بالرغم من صغر مساحتها ، فخير الكلام
ما قل ودل .

ونجد امام الحرمين يرسى الاسس قبل عرض الموضوع ،
حيث يحدد المراد بأصول الفقه ، ثم يشرح المراد بالحكم على
اختلاف أنواعه .

ويفرق ببراعة ودقة بين بعض المعانى التى يلتبس فهمها
على الناس ، فيظنون الشيئين شيئاً واحداً . وقد فرق الامام
بين معنى كل من : الفقه والعلم ، والظن والشك .

وبذلك استطاع أن يتحدث عن موضوعه الأصلى ، فى
أصول الفقه ، وهى أبوابه . فعرض لنا ستة عشر باباً هى :

أقسام الكلام ، الأمر ، النهى ، العام والخاص ، المجرى
والمبين ، والظاهر والمؤول ، الأفعال ، النسخ ، الإجماع ،
الأخبار ، القياس ، الحظر والإباحة ، ترتيب الأدلة ، شروط
المفتى ، شروط المستفتى ، الاجتهاد .

* * *

كل هذا يعرضه علينا امام الحرمين ، فى نسق بديع ، ونظام
رائع ، وتقسيم حسن . وبأسلوب رفيع مقتصد ، وبالفاظ
محددة تنم عن مضمونها .

ولم يفت امام الحرمين هنا ، أن يدعم كلامه بالحجج والادلة ، وارساء القواعد ، والاستدلال بالكتاب والسنة خير استدلال ، دون افراط ولا تفريط .

نتوجه الى المولى عز وجل أن يشمل امام الحرمين برحمته وهو وجميع العلماء المخلصين ، كما نسأله سبحانه أن يرفع بهذا المبحث جميع الطلاب والباحثين ، وأن يتقبل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم . انه نعم المولى ونعم النصير . .

الدكتور عبد اللطيف محمد العبد

القاهرة ١١-٧-١٩٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

معنى أصول الفقه :

هذه ورقات (٢) ، تشتمل على فصول (٣) ، من أصول الفقه . وذلك مؤلف (٤) من جزأين مفردين (٥) .

فالأصل (٦) : ما بنى عليه غيره . والفرع : ما يبنى على غيره .
والفقه : معرفة الأحكام الشرعية ، التي طريقها الاجتهاد .

(١) اعتاد القدماء أن يبتدؤوا كتبهم بالبسطة . اقتداء بالقرآن الكريم

(٢) جمع السلامة هنا يوحي بالظلة . وهذا تسهيل على الطالب وتنشيط له .

(٣) الفصل اسم لطائفة من المسائل تشترك في حكم .

(٤) التأليف : حصول الالفة والتناسب بين الجزأين . إما التركيب فهو ضم فقط .

(٥) الأفراد هنا مقابل للتركيب . لا للتنشئة والجمع .

(٦) أصل الشيء ما منه الشيء .

أنواع الحكم

والأحكام (١) سبعة : الواجب ، والمنسحب ، والمباح ،
والمحظور ، والمكروه ، والصحيح ، والباطل (٢) .

- فالواجب : ما يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه .
- والمندوب (٣) : ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .
- والمباح : ما لا يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .
- والمحظور (٤) : ما يثاب على تركه ، ويعاقب على فعله .
- والمكروه : ما يثاب على تركه ، ولا يعاقب على فعله .
- والصحيح : ما يتعلق به النفوذ (٥) ، ويعتد به .
- والباطل : ما لا يتعلق به النفوذ ، ولا يعتد به .

(١) يقصد أن الفقه هو العلم بهذه السبعة ، وإطلاق الأحكام على
هذه الأمور فيه تجوز ، لأنها متعلق بالأحكام .

(٢) الذي عليه الجمهور أن الأحكام خمسة ، لأن الصحيح قد يكون
واجبا ، والباطل داخل في المحظور .

(٣) الندب : لغة هو الطلب .

(٤) المحظر : الحرمة .

(٥) النفوذ : البلوغ إلى المقصود ، مثل حل الانتفاع في البيع .

الفرق بين الفقه والعلم والظن والشك

والفقه أخص من العلم (١) . والعلم : معرفة المعلوم على ما هو به (٢) . والجهل : تصور الشيء على خلاف ما هو به (٣) .

والعلم الضروري : ما لم يقع عن نظر واستدلال (٤) ، كالعلم الواقع باحدى الحواس الخمس : التى هى السمع ، والبصر ، والشم ، والذوق واللمس . أو التواتر .

وأما العلم المكتسب : فهو الموقوف على النظر والاستدلال . والنظر هو الفكر (٥) فى حال المنظور فيه . والاستدلال طلب الدليل . والدليل : هو المرشد الى المطلوب ؛ لانه علامة عليه .

والظن : تجويز أمرين ، أحدهما أظهر من الآخر . والشك : تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر . وعلم أصول الفقه : طريقه (٦) على سبيل الاجمال ، وكيفية الاستدلال بها (٧) .

(١) لأن العلم قد يراد به الفقه والبلاغة والكيمياء مثلا .

(٢) أى فى الواقع . مثل ادراك حدوث الكون .

(٣) أى فى الواقع أيضا ، كما ذهب بعض الفلاسفة الى القول بقدم العالم .

(٤) لأنه يحصل بمجرد التفات النفس اليه ، فيضطر المرء الى ادراكه ، ولا يمكنه دفعه عن نفسه .

(٥) الفكر : حركة النفس فى المعقولات . أما حركتها فى المحسوسات فانها تسمى تخييلا .

(٦) أى طرق الفقه الموصلة اليه .

(٧) أى بطرق الفقه الاجمالية .

أبواب أصول الفقه

وأبواب أصول الفقه : أقسامه الكلام ، والأمر ، والنهي ،
والعام والخاص ، والمجمل ، والمبين ، والظاهر والمؤول ،
والأفعال (١) ، والناسخ والمنسوخ ، والاجماع ، والأخبار ،
والقياس ، والحظر والاباحة ، وترتيب الأدلة ، وصفة المفتي ،
والمستفتى ، وأحكام المجتهدين .

(١) أي أفعال الرسول عليه السلام .

١ - أقسام الكلام

- فأما أقسام الكلام ، فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان .
أو اسم وفعل ، أو فعل وحرف ، أو اسم وحرف .

- والكلام ينقسم الى : أمر ، ونهى ، وخبر (١) ،
واستخبار (٢) . وينقسم أيضا الى تمن (٣) ، وعرض (٤) ،
وقسم .

- ومن وجه آخر ينقسم الى : حقيقة ومجاز . فالحقيقة :
ما بقى فى الاستعمال على موضوعه . وقيل : ما استعمل فيما
اصطلح عليه من المخاطبة .

- والمجاز ما تجوز عن موضوعه . والحقيقة : اما لغوية (٥) ،
واما شرعية (٦) ، واما عرفية (٧) .

- والمجاز : اما أن يكون بزيادة ، أو نقصان ، أو نقل ،
أو استعارة .

(١) الخبر : ما يحتمل الصق والكذب .

(٢) هو الاستفهام .

(٣) طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر .

(٤) الطلب برفق .

(٥) وضعها أوضح اللغة كالاسد للحيوان المفترس .

(٦) وضعها الشارح كالصلاة .

(٧) وضعها أهل العرف العام كالداية لخوات الأربع .

- والمجاز بالزيادة : مثل قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » .
- والمجاز بالنقصان : مثل قوله تعالى : « واسأل القرية (١) »
- والمجاز بالنقل : كالفائض (٢) فيما يخرج من الانسان .
- والمجاز بالاستعارة ، كقوله تعالى : « جدارا يريد أن ينقض (٣) »

(١) أى اهل القرية .

(٢) حيث نقل عن معناه الحقيقي وهو المكان المظلم .

(٣) أى يسقط ، فشبّه ميله الى السقوط بارادة السقوط التى هى من صفات الحى دون الجماد .

٢ - الأمر

والأمر : استدعاء الفعل بالقول ، ممن هو دونه ، على سبيل
الوجوب .

وصيغته : افعل . وهي عند الاطلاق والتجرد عن القرينة (١)
تحمل عليه (٢) ، الا ما دل الدليل على أن المراد منه النذب ،
أو الاباحة ، ولا تقتضى التكرار على الصحيح ، الا ما دل
الدليل على قصد التكرار ، ولا تقتضى الفور .

والأمر بايجاد الفعل أمر به ، وبما لا يتم الفعل الا به ، كالأمر
بالصلاة ؛ فانه أمر بالطهارة المؤدية اليها ، واذا فعل يخرج
المأمور عن العهدة .

(١) أى القرينة الصارفة عن الوجوب .

(٢) أى على الوجوب .

تنبيه : من يدخل في الأمر والنهي ومن لا يدخل : يدخل في خطاب الله تعالى : المؤمنون (١) . وأما الساهي والصبي والمجنون فهم غير داخلين في الخطاب .

والكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وبما لا تصح إلا به ، وهو الاسلام ؛ لقوله تعالى : (ما سللكم في سقر . قالوا لم نك من المصلين (٢)) .

والأمر بالشئ نهى عن ضده ، والنهي عن الشئ أمر بضده

(١) المراد : المكلفون وهم العاقلون البالغون غير الساهي . ويدخل الاناث في الخطاب بحكم التبعية .
(٢) الآية حجة للقول الصحيح .

٣ - النهى

والنهى : استدعاء الترك بالقول ، ممن هو دونه على سبيل
الوجوب ، ويدل على فساد المنهى عنه .

وترد صيغة الامر والمراد به : الاباحة ، أو التهديد (١) ،
أو التسوية (٢) ، أو التكوين (٣) .

وأما العام : فهو ما عم شيئين فصاعدا . من قوله : عمت
زيدا وعمرا بالعطاء ، وعممت جميع الناس بالعطاء .

(١) كقوله تعالى : (اعلوا ما شئتم) .

(٢) كقوله تعالى : (اصبروا أولا تصبروا) .

(٣) كقوله تعالى : (كونوا قرة) .

٤ - العام والخاص

وأما العام : فهو ما عم شيئين فصاعدا • من قوله : عمت زيدا وعمرا بالعطاء ، وعمت جميع الناس بالعطاء •

والفاظه (١) أربعة : الاسم الواحد المعرف بالآلف واللام • واسم الجمع المعرف باللام (٢) • والأسماء المبهمة ك (من) فيمن يعقل ، و (ما) فيما لا يعقل ، و (أى) فى الجميع ، و (أين) فى المكان ، و (متى) فى الزمان ، و (ما) فى الاستفهام والجزاء (٣) وغيره ، و (لا) فى النكرات •

والعموم من صفات النطق ، ولا يجوز دعوى العموم فى غيره ، من الفعل ، وما يجرى مجراه •

والخاص (٤) يقابل العام • والتخصيص تمييز بعض الجملة • وهو ينقسم الى : متصل ، ومنفصل :

فالم متصل : الاستثناء ، والتقييد بالشرط ، والتقييد بالصفة : والاستثناء : اخراج مالولاه كحل فى الكلام • وانما يصح بشرط أن يبقى من المستثنى منه شئ • ومن شرطه : أن يكون مقصلا بالكلام •

(١) أى صيغ العموم الموضوعة له •

(٢) أى اللام التى ليست للعهد • نحو (اقتلوا المشركين) •

(٣) الجزء مثل : ما تفعل تجز به •

(٤) أى يقال فى تعريفه : هو ما لا يتناول شيئين فصاعداً من غير

حصص ، بل انما يتناول شيئاً مفصلاً ، اما واحداً او اثنين او ثلاثة

أو أكثر من ذلك نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال

ويجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه . ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره .

والشرط : يجوز أن يتأخر عن الشروط ، ويجوز أن يتقدم عن الشروط .

والمقيد بالصفة : يحمل عليه المطلق ، كالرقبة قيدت بالأيمان في بعض المواضع (١) ، وأطلقت في بعض المواضع (٢) ؛ فيحمل المطلق على المقيد .

ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب (٣) ، وتخصيص الكتاب بالسنة (٤) ، وتخصيص السنة بالكتاب (٥) ، وتخصيص السنة بالسنة (٦) ، وتخصيص النطق بالقياس . ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (٧) .

(١) كما في كفارة القتل .

(٢) كما في كفارة الظهار .

(٣) نحو : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) . الشامل لأولات

الاحمال فخص بقوله (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) .

(٤) كتخصيص قوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم) الآية

الشامل للمولود الكافر ، بحديث الصحيحين : (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) .

(٥) مثل تخصيص حديث الصحيحين : (لا يقبل الله الصلاة أحكم

إذا أحدث حتى يتوضأ) بقوله تعالى : (وإن كنتم مرضى) الى قوله

سبحانه : (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وإن وردت السنة بالتيمم أيضا بعد نزول الآية .

(٦) مثل تخصيص حديث الصحيحين : (فيما سقت السماء العشر)

بحديثهما : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) .

(٧) مثال تخصيص الكتاب بالقياس قوله تعالى : (الزانية والزاني

فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة) خص عمومهما الشامل للامة بقوله

تعالى : (فاعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وخص عمومهما أيضا بالعبد المتقي على الامة .

٥ - المجلد والمبين

والمجلد : ما افتقر الى البيان • والبيان : اخراج الشيء من
خير الاشكال الى حيز التجلي (١) •

والنص : ما لا يحتمل الا معنى واحدا • وقيل : ما تاويله
تنزيله (٢) • وهو مشتق (٣) من منصة العروس ، وهو الكرسي

(١) أى الظهور والوضوح •

(٢) أى يفهم معناه بمجرد نزوله ، ولا يتوقف فهمه على تاويل •

(٣) هنا مسامحة لان المصدر لا يشتق من غيره •

٦ - الظاهر والمؤول

والظاهر : ما احتمل أمرين : أحدهما أظهر من الآخر . ويؤول
الظاهر بالدليل ، ويسمى (الظاهر بالدليل (١)) .

(١) مثل قوله تعالى : (والسماء بنيناها بأيد) فإن ظاهره جمع يد ،
وهو محال في حق الله تعالى ، فصرف عنه إلى معنى القوة بالدليل العقلي .
القاطع .

٧ - الأفعال

فعل صاحب الشريعة (١) : لا يخلو اما أن يكون على وجه القربة والطاعة ، أو غير ذلك .

فان دل دليل على الاختصاص به ، يحمل على الاختصاص (٢) وان لم يدل لا يخص به : لان الله تعالى يقول : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (٣)) .

فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا ، ومن أصحابنا من قال يحمل على النذب ، ومنهم من قال يتوقف عنه (٤) .

فان كان على وجه غير القربة والطاعة ، فيحمل على الإباحة في حقه وحققنا (٥) .

واقرار صاحب الشريعة على القول الصادر من أحد ، هو قول صاحب الشريعة . واقراء على الفعل كفعله .

وما فعل في وقته في غير مجلسه ، وعلم به ، ولم ينكره ، فحكمه حكم ما فعل في مجلسه .

(١) المقصود به النبي أو الرسول .

(٢) كالوصال في الصوم ، فان الصحابة لما أرادوا الوصال نهام صلى الله عليه وسلم عنه وقال : (لست كهيتكم) . متفق عليه .

(٣) الأسوة القدوة في ذلك .

(٤) لتعارض الأدلة في ذلك .

(٥) يعلم من هذا ، انحصار أفعال الرسول عليه السلام ، في الوجوب والنذب والإباحة ، فلا يقع منه مخرم ، لانه محصور ، ولا خلاف الأولى ، لقلة وقوع ذلك من المتقى من أمته ، فكيف منه عليه السلام .

٨ - النسخ

وأما النسخ فمعناه لغة : الإزالة • وقيل : معناه النقل .
من قولهم : نسخت ما فى هذا الكتاب ، أى نقلته (١) •

وحده (٢) : هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت
بالخطاب المتقدم على وجه ، لولاه لكان ثابتا ، مع تراخيه
عنه •

ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم (٣) ، ونسخ الحكم وبقاء
الرسم (٤) ، والنسخ الى بدل (٥) ، والى غير بدل (٦) ، والى
ما هو أغلظ (٧) ، والى ما هو أخف (٨) •

(١) ليس النقل هنا حقيقيا ، بل هو ايجاد مثل ما كان فى الاصل
مكان آخر •

(٢) أى معناه الاصطلاحى الشرعى •

(٣) أى يجوز نسخ رسم الآية فى المصحف وتلاوتها على أنها قرآن ،
مع بقاء حكمها والتكليف به نحو آية الرجم وهى : (الشيخ والشيخة اذا
زنيا فارجموهما البتة) قال عمر رضى الله عنه : اياكم أن تهلكوا عن
آية الرجم وتكرها ، ثم قال : فانا قد قرناها • رواه مالك فى الموطأ •
(٤) مثل قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية
لأزواجهم فآتواهن ما فى الحول) نسخت بالآية التى قبلها وهى : (يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) •

(٥) كما فى نسخ استقبال بيت المقدس ، باستقبال الكعبة •

(٦) كما فى نسخ قوله تعالى : (اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين
يدي نجواكم صدقة) •

(٧) كما فى نسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية بالطعام الى
تعيين الصوم •

(٨) كما فى قوله تعالى : (ان يكن منكم عشرون صابرون يطالبوا
عائتين) ثم قال : (فان يكن منكم مائة صابرة يطالبوا مائتين) •

ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب (١) ، ونسخ السنة بالكتاب (٢) ، ونسخ السنة بالسنة (٣) .

ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما (٤) ، ونسخ الأحاد بالأحاد وبالتواتر . ولا يجوز نسخ المتواتر بالأحاد .

(تنبيه فى التعارض) : اذا تعارض نطقان (٥) ، فلا يخلو : اما أن يكونا عامين ، أو خاصين ، أو أحدهما عاما والآخر خاصا ، أو كل واحد منهما عاما من وجه ، وخاصا من وجه .

فان كانا عامين : فان أمكن الجمع بينهما جمع ، وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما (٦) ان لم يعلم التاريخ (٧) .

فان علم التاريخ ينسخ المتقدم بالتأخر (٨) ، وكذا اذا كانا خاصين .

(١) كما فى آيتى العدة وآيتى المصابرة .

(٢) كما فى نسخ استقبال بيت المقدس ، الثابت بالسنة الفعلية ،

فى حديث الصحيحين ، بقوله تعالى : (فول وجهك شطر المسجد الحرام) .

(٣) كما فى حديث مسلم : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) .

(٤) أى القرآن والسنة .

(٥) أى نصان .

(٦) عن العمل بهما .

(٧) مثل قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) وقوله تعالى :

(وأن تجمعوا بين الأختين) فالنص الأول يجوز جمع الأختين بملك

اليمين ، والثانى يحرم ذلك . فتوقف فيهما عثمان . ثم حكم الفقهاء

بالتحريم .

(٨) كما فى آيتى عدة الوفاة وآيتى المصابرة . والتأخر والتقدم هنا

فى النزول .

وان كان أحدهما عاما والآخر خاصا ، فيخصص العام
بالخاص .

وان كان أحدهما عاما من وجه وخاصا من وجه ، فيخص
عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر .

٩ - الاجماع

وأما الاجماع (١) : فهو اتفاق علماء العصر (٢) على حكم الحادثة . ونعنى بالعلماء : الفقهاء (٣) . ونعنى بالحادثة : الحادثة الشرعية .

واجماع هذه الأمة حجة دون غيرها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تجتمع أمتى على ضلالة (٤)) والشرع ورد بعصمة هذه الأمة .

والاجماع حجة على العصر الثانى ، وفى أى عصر كان . ولا يشترط انقراض العصر ، على الصحيح .

فان قلنا : انقراض العصر شرط ، فيعتبر قول من ولد فى حياتهم وتفقّه وصار من أهل الاجتهاد ، فلمهم أن يرجعوا عن ذلك الحكم .

والاجماع يصح بقولهم ويفعلهم (٥) ، وبتول البعض وبفعل البعض ، وانتشار ذلك وسكوت الباقيين (٦) . وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره ، على القول الجديد (٧) .

(١) الاجماع : لغة العزم . وهو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة التى هى : الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

(٢) الزمان .

(٣) فلا يعتبر وفاق العوام معهم .

(٤) رواه الترمذى وغيره .

(٥) أى المجتهدين .

(٦) يفهم من هذا أن الاجماع قولى ، وفعلى ، وسكوتى .

(٧) وفى التقديم هو حجة وهو قول مالك ، لحديث : (أصحابى كالنجم) رواه ابن ماجه .

١٠ - الأخبار

وأما الأخبار : فالخبر ما يدخله الصدق والكذب • والخبر
ينقسم الى قسمين : آحاد ومتواتر :

فالمتواتر : ما يوجب العلم ، وهو أن يروى جماعة لا يقع
التواطؤ على الكذب من مثلهم ، الى أن ينتهي الى المخبر عنه •
ويكون في الأصل عن مشاهدة أو سماع ، لا عن اجتهاد (١) •

والآحاد (٢) هو الذي بوجب العمل ، ولا يوجب العلم (٣) •
وينقسم الى مرسل ومسند :

فالمسند : ما اتصل اسناده (٤) • والمرسل : ما لم يتصل
اسناده (٥) • فان كان من مراسيل غير الصحابة ، فليس ذلك
حجة ، الا مراسيل سعيد بن المسيب ؛ فانها فتشت فوجدت
مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم •

والعنينة (٦) : تدخل على الأسانيد ، واذا قرأ الشيخ يجوز
للراوى ، أن يقول : حدثنى أو أخبرنى • واذا قرأ هو على
الشيخ يقول : أخبرنى ولا بقول حدثنى •
وان أجازة الشيخ من غير قراءة ، فيقول : أجازنى أو أخبرنى
• إجازة •

(١) الاجتهاد هنا مثل أخبار الفلاسفة بقديم العالم •

(٢) أى الذى لم يبلغ حد التواتر •

(٣) لاحتمال الخطأ فيه بالسهو والنسيان •

(٤) يذكر رواته كلهم فى السند •

(٥) بسقوط بعض رواته من السند •

(٦) أى رواية الحديث بكلمة (عن) حدثنا فلان عن فلان •

١١ - القياس

وأما القياس : فهو رد الفرع الى الأصل ، بعلّة تجمعهما
فى الحكم .

وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام : الى قياس علة ، وقياس
دلالة ، وقياس شبه .

فقياس العلة : ما كانت العلة فيه موجبة للحكم . وقياس
الدلالة : هو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر ، وهو أن
تكون العلة دالة على الحكم ، ولا تكون موجبة للحكم .

وقياس الشبه : وهو الفرع المتردد بين أصليين ، ولا يصار
اليه ، مع امكان ما قبله .

ومن شرط الفرع أن يكون مناسباً للأصل . ومن شرط الأصل
أن يكون ثابتاً بحدليل متفق عليه بين الخصمين .

ومن شرط العلة أن تطرد فى معلولاتها ، فلا تنقصر لفظاً
ولا معنى .

ومن شرط الحكم : أن يكون مثل العلة فى النفي والاثبات ،
أى فى الوجود والعدم . فان وجدت العلة وجد الحكم . والعلة
هى الجالبة للحكم .

١٢ - الحظر والاباحة

وأما الحظر والاباحة : فمن الناس من يقول . ان الأشياء
على الحظر ، الا ما أباحته الشريعة . فان لم يوجد في الشريعة
ما يدل على الاباحة ، بتمسك بالأصل ، وهو الحظر .

ومن الناس من يقول بضده ، وهو أن الأصل في الأشياء .
أنها على الاباحة ، الا ما حظره الشرع .

ومعنى استصحاب الحال الذي يحتج به : أن يستصحب
الأصل ، عند عدم الدليل الشرعي .

١٣ - ترتيب الأدلة

وأما الأدلة : فيقدم الجلى منها على الخفى ، والموجب للعلم على الموجب للظن ، والنطق على القياس ، والقياس الجلى على الخفى .

فان وجد فى النطق ما يفسر الاصل - يعمل بالنطق -
والا فيستصحب الحال (١) .

(١) أى العدم الاصلى فيعمل به .

١٤ - شروط المفتى

ومن شرط المفتى : أن يكون عالما بالفقه أصلا وفرعا ، خلافا ومذهبا ، وأن يكون كامل الأدلة فى الاجتهاد . عارفا بما يحتاج اليه فى استنباط الأحكام ، وتفسير الآيات الواردة فى الأحكام والأخبار الواردة فيها .

١٥ - شروط المستفتي

ومن شرط المستفتي : أن يكون من أهل التقليد • وليس للعالم أن يقلد • والتقليد قبول قول القائل بلا حجة • فعلى هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم ، يسمى تقليدا • ومنهم من قال : التقليد : قبول قول القائل ، وأنت لا تحرى من أين قاله •

فإن قلنا : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يقول بالقياس ؛ فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا •

١٦ - الاجتهاد

وأما الاجتهاد : فهو بذل الوسع فى بلوغ الغرض ؛ فالمجتهد
ان كان كامل الآلة فى الاجتهاد فى الفروع ، فأصاب فله أجران •
وان اجتهد وأخطأ فله أجر واحد •

ومنهم من قال : كل مجتهد فى الفروع مصيب ، ولا يجوز
كل مجتهد فى الأصول الكلامية مصيب ، لان ذلك يؤدى الى
تصويب أهل الضلالة والمجوس والكفار والملاحدين •

ودليل من قال : ليس كل مجتهد فى الفروع مصيبا ، قوله
صلى الله عليه وسلم : (من اجتهد وأصاب فله أجران ومن
اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) (١) •

ووجه الدليل : أن النبى صلى الله عليه وسلم ، خطأ المجتهد
تارة ، وصوبه أخرى ١٠ هـ •

فهرست

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم بقلم الدكتور عبد اللطيف محمد العبد
٧	معنى أصول الفقه
٨	أنواع الحكم
٩	الفرق بين الفقه والعلم والظن والشك
١٠	أبواب أصول الفقه
١١	١ - أقسام الكلام
١٣	٢ - الأمر
١٥	٣ - النهي
١٦	٤ - العام والخاص
١٨	٥ - المجهل والمبين
١٩	٦ - الظاهر والمؤول
٢٠	٧ - الأعمال
٢١	٨ - النسخ
٢٤	٩ - الإجماع
٢٥	١٠ - الأخبار
٢٦	١١ - القياس
٢٧	١٢ - لاحظر والاباحة
٢٨	١٣ - ترتيب الأدلة
٢٩	١٤ - شروط المفتي
٣٠	١٥ - شروط المستفتي
٣١	١٦ - الاجتهاد

الفهرست